

دور التعليم المهني في التنمية المستدامة في العراق للمدة 2000 – 2020

The role of vocational education in sustainable development in Iraq for the period (2000 – 2020)

أ. د. فلاح خلف علي /المشرف

Dr.Falah Khalaf Ali

faalah@unmustansiriyah.edu.iq

علية عبد الرحمن ذيبان/الباحث

Aliyah Abd Alrahman Dhiban

AliyahAbdALRAHMAN@uomustansiriyah.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: التعليم المهني، التنمية المستدامة، السياسات الجديدة

Keywords: vocational education, sustainable development, new policies.

المستخلص

يهدف هذا البحث الى الدعوة لتبني سياسات جديدة تقوم على تعزيز دور التعليم المهني في التنمية المستدامة، بعد أن واجه التعليم المهني في العراق مجموعة من الازمات والتحديات التي عرقلت دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي مقدمتها، الصدمات الخارجية وتراجع مستوى الأداء التنموي، فقد أسهمت تلك العوامل في تعطيل قطاعات الإنتاج وتراجع الدعم المقدم لتطوير التعليم المهني، واسفر كل ذلك عن ضعف مواكبة مخرجات التعليم المهني للتطورات في المعارف المهنية والتقنية، فضلا عن ضعف موائمتها لمتطلبات سوق العمل، كما أدى ذلك الى تكريس النظرة الاجتماعية السلبية للتعليم المهني، ويفترض البحث " ان ضعف دور التعليم المهني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق يعود الى التركيز على دور الثروة النفطية وإهمال دور راس المال البشري "ولتحقيق هذه الفرضية تم تبني المنهج الاستنباطي وذلك باستخدام الاسلوب الوصفي التحليلي، ومن أهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث هو أن تركيز صانع القرار على الاهتمام بالموارد النفطية أدى الى اضعاف الاهتمام بتبني السياسات المتعلقة بتطوير قطاعات الاقتصاد وبضمنها السياسات المتعلقة بقطاع التعليم بشكل عام والتعليم المهني بشكل خاص، وأوصى البحث بضرورة تبني نموذج تنموي جديد، يعيد النظر بالسياسات الحالية، وتبني سياسات جديدة تمنح الأولوية لقطاعات الإنتاج، الامر الذي سيعزز دور مخرجات التعليم المهني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

Abstract

This research aims to advocate the adoption of new policies based on enhancing the role of vocational education in sustainable development, after vocational education in Iraq faced a set of crises and challenges that hindered its role in achieving the goals of sustainable development, foremost of which are external shocks and the decline in the level of development performance. These factors disrupt the production sectors and the decline in the support provided for the development of vocational education, and all of this resulted

in the poor keeping up of the outputs of vocational education with developments in vocational and technical knowledge, as well as their poor compatibility with the requirements of the labor market. The weakness of the role of vocational education in achieving the goals of sustainable development in Iraq is due to the focus on the role of oil wealth and the neglect of the role of human capital. To achieve this hypothesis, the deductive approach was adopted, using the descriptive analytical method. The interest in the oil resource led to a weakening of interest in adopting policies related to the development of the sectors of the economy, including policies related to the education sector in general and vocational education in particular. The role of vocational education outputs in achieving the goals of sustainable development.

المقدمة

يعد التعليم المهني من العناصر الرئيسية والمهمة في تنمية الموارد البشرية، وقد تمكنت بعض الدول من توظيف مخرجات التعليم المهني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إمّا في العراق فقد واجه التعليم عدة تحديات فرضتها التحولات والتغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي شهدها النشاط الاقتصادي وسوق العمل، التي لا يمكن فصلها عما يواجهه مؤسسات التعليم المهني من تحديات، نتيجة انحسار دور القطاع العام وتدني إسهام القطاع الخاص في شؤون التعليم المهني، ومن اجل مواجهة تلك التهديدات ينبغي تبني مجموعة من الخطط والبرامج والسياسات الكفيلة بإصلاح التعليم المهني وأعادته هيكلته وبناء مؤسساته بما يتلائم مع التطورات التكنولوجية السريعة والشاملة. وبقدر تعلق الامر بدور التعليم المهني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق، فقد اعترضت تفعيل هذا الدور مجموعة من التحديات من ابرزها انخفاض فرص التعلم الكفاء (الالتحاق-المساواة-الكفاءة) في جميع المستويات التربوية والتعليمية وضعف قدرات الكوادر التدريسية والتدريبية المتوافرة التي ادت الى تدني كفاءة ونوعية التعليم المهني، فضلاً عن عدم ملائمة مخرجات التعليم المهني للاحتياجات الفعلية لسوق العمل من المهارات المهنية، وقد تفاقمت تلك التحديات نتيجة لانخفاض مستوى الانفاق العام على قطاع التربية والتعليم.

أهمية البحث: تعود الى تركيزه على ضرورة تبني سياسات جديدة سواء في مجال التربية والتعليم او في مجال التشغيل او مجال التنمية المستدامة تهدف الى تعميق الصلات بين توجهات التعليم بشكل عام والتعليم المهني بشكل خاص من جهة وتوجهات وأهداف التنمية المستدامة من جهة اخرى.

مشكلة البحث: تعود مشكلة البحث الى ضعف دور التعليم المهني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق، والتركيز على دور الثروة النفطية وإهمال الاصول الإنتاجية الأخرى وبخاصة راس المال البشري، فضلاً عن إسهام التوجه الريعي في ضعف اهتمام السياسات التعليمية بالتعليم المهني،

ومن ثم ضعف مواءمة مخرجات التعليم المهني لاحتياجات سوق العمل من ناحية ومتطلبات وأهداف التنمية المستدامة من ناحية ثانية.

فرضية البحث: ان ضعف دور التعليم المهني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق يعود الى التركيز على دور الثروة النفطية وإهمال دور راس المال البشري.
هدف البحث: يهدف البحث الى ما يأتي:

- 1- التأكيد على أهمية تفعيل دور التعليم المهني في العراق في بناء راس المال البشري
- 2- تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توضيح العلاقة بين التعليم المهني وأهداف التنمية المستدامة
- 3- التعريف بالسياسات والبرامج التي يمكن ان تسهم في تفعيل دور التعليم المهني في التنمية المستدامة.

منهجية البحث: تبنى البحث المنهج الاستنباطي، وذلك باستخدام الاسلوب الوصفي التحليلي عند عرض مجموعة المفاهيم ذات الصلة بدور التعليم المهني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
هيكلية البحث: لتحقيق هدف البحث تم تقسيمه إلى ثلاث محاور وكالاتي: تضمن المحور الأول الإطار النظري للتعليم المهني والتنمية المستدامة، وركز المحور الثاني على تحليل واقع التعليم المهني في العراق، اما المحور الثالث فتناول دور التعليم المهني في ارتفاع نسب الفقر والبطالة في العراق، في حين ركز المحور الرابع على التعريف بأهم السياسات الهادفة الى تعزيز دور التعليم المهني في التنمية المستدامة في العراق.

المحور الأول / الإطار النظري للتعليم المهني والتنمية المستدامة

اولاً: مفهوم التعليم المهني: التعليم بشكل عام هو جزء من بنية اجتماعية ذات منظومات ثقافية أو فكرية معززة بتجارب تاريخية شهدت مستويات متفاوتة من النجاح والإخفاق وهو عملية متكاملة تترابط وتتداخل مع كثير من الأمور المعرفية، كما إنه يشكل ضرورة اجتماعية في جميع الدول على حد سواء، تتولاها الدولة وترعاه وتضمن له عناصر بقاءه ونموه وازدهاره (حمزة، 2009، ص5)، وللتعليم المهني مفاهيم عدة، إذ عرف بانه ذلك التعليم النظامي الذي يتضمن الاعداد التربوي والتوجيه السلوكي، واكتساب القدرات والمهارات المهنية التي تقوم بها مؤسسات نظامية لإعداد عمال ماهرين في مختلف التخصصات والمجالات المهنية، وهذا يجعلهم قادرين على تنفيذ المهام التي توكل اليهم، ويستغرق الوقت في الاعداد لمثل هذا النوع من التعليم مدة تتراوح من (2-3) سنوات عادةً، إذ يكون بعد مرحلة التعليم المتوسطة والفئات العمرية التي بلغت (15) خمسة عشر سنة، كما عرف على إنه "ذلك التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي والتوجيه السلوكي فضلاً عن اكتساب المهارات والقدرات المهنية التي تقوم بها مؤسسات نظامية" (فلاته، 1994)

وتعرفه اليونسكو "بأنه التعليم الذي يُعنى بالجوانب المختلفة من العملية التعليمية التي تتضمن فضلاً عن التعليم العام دراسة العلوم التقنية وما شابهها للحصول على المهارات العملية والاتجاهات

والقيم والمعرفة المتعلقة بالمهن في قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة" (الحيلة، 1998، ص22)، ومعظم تلك المفاهيم تؤكد على إنَّ التعليم المهني هو التعلم بالعمل والتدريب والمشاركة (Teaching by doing) لكسب أخلاقيات العمل ومعارفه ومهاراته التي تؤهل للدخول في سوق العمل، واشتملت المفاهيم السابقة على بعض المصطلحات التي تحتاج الى التوضيح من أهمها:

1- التدريب المهني (Vocational training): عرفه المؤتمر العربي في دورته الخاصة بالتدريب المهني في اذار عام 1971 في جمهورية مصر العربية بأنه: أعداد الافراد مهنيًا، وتدريبهم على مهن معينة بقصد رفع مستوى انتاجيتهم واكسابهم مهارات جديدة، كما عرف بأنه مجموعة الجهود التي تبذل لنقل معلومات نظرية أو مهارات عملية أو كليهما وتعلق بمهن معينة، وذلك من خلال فترة أو فترات زمنية محددة (السرحاني، 2010، ص8).

2- التعليم التقني (Technical education): وهو ذلك التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي والتوجيه السلوكي، فضلاً عن اكتساب المهارات اليدوية والمقدرة التقنية الذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية بعد البحث الثانوية لغرض اعداد قوى عاملة متخصصة تقع عليها مسؤولية التشغيل ولها القدرة على توجيه الخطط الانتاجية والعمل على تنفيذها مع الايدي العاملة الماهرة.

3- التعليم والتعلم (Teaching Learning): التعليم هو ادارة التعلم التي يقودها المعلم أو هو عملية تحفيز واستثارة لقوى الطالب ونشاطه الذاتي وتهيئة الظروف المناسبة التي تمكنه من التعلم، والتعلم هو نشاط ذاتي يقوم به الطالب بإشراف المعلم أو بدونه بهدف اكتساب معرفة أو مهارة أو تغيير سلوك (فرحان، 2015، ص2).

4- سوق العمل (Labor market): التنظيم الذي يجتمع من خلاله كل من المشتري والبائعين لخدمات العمل، والبائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته والمشتري هو صاحب المنظمة أو صاحب العمل الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل ويمثل سوق العمل محصلة لما يمكن أن تكون عليه حركة كافة القطاعات الاقتصادية سواء كانت قطاعات إنتاجية أو قطاعات خدمية، من هذه الزاوية يمكن ان نربط ارتفاع معدلات استيعاب مخرجات التعليم المهني في سوق العمل بمستوى النشاط الاقتصادي من حيث الركود والانتعاش (القريشي، 2006، ص21).

ثانياً. مفهوم التنمية المستدامة تعني التنمية المستدامة "استخدام الموارد التي لا تعرض صحة الاجيال البشرية في المستقبل للخطر، فضلاً عن عدم تهديد البيئة من جراء استخدام هذه الموارد"، باعتبار ان الأرض هي حاضنة كل الأجيال ولا يحق لجيل واحد استهلاك معطياتها التي فيها قوام الحياة وحرمان الذين سيأتون لاحقاً منها (Jennifer, 2008, p7)، كذلك تتمثل التنمية المستدامة في التطوير الذي يقابل احتياجات الجيل الحالي دون التعرض للخطر بالنسبة للقدرة على تلبية احتياجات الاجيال المستقبلية (Jevglevskaia, 2013, p25)، ومن التعريفات السابقة يمكن القول ان مفهوم التنمية المستدامة ينطوي على الأبعاد الآتية:

- أ- صيانة الموارد الطبيعية، فتآكلها يعد تعدياً على حقوق الأجيال القادمة.
- ب- ضرورة التناغم بين الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
- ج- تكثيف التركيز على البعد الانساني.
- د- المشاركة الشعبية في صنع القرارات التنموية وتنفيذها.
- هـ- التركيز على تحسين نوعية الحياة والتوازن البيئي.
- و- التركيز على العدالة في استثمار الموارد المتاحة وتوزيعها بين الأجيال الحالية والمستقبلية.
- ز- التركيز على تطوير تكنولوجيا جديدة تتميز بالنظافة والكفاية والقدرة على انقاذ الموارد الطبيعية من النضوب والحد من اطلاق الملوثات الى المحيط الخارجي (سماقه بي، 2015، ص9-10)
- ثالثاً، أهمية التعليم المهني:** يعد الاستثمار في الأفراد عن طريق التعليم والتعليم المهني بشكل خاص مدخلا لتحقيق استدامة التنمية، وجعل مؤتمر التنمية المستدامة، خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التعليم هو "الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة"، الذي يضمن التعليم الجيد الشامل والمنصف للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة لجميع الافراد إذ يركز الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة على الأهداف الآتية:
- 1- التعليم الفعال وملائمته من إذ اكتساب المعارف والمهارات والكفاءات.
 - 2- زيادة عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات الملائمة.
 - 3- ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني الجيد.
 - 4- ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات الكافية واللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.
 - 5- الحد من نسبة الشباب المفتقرين إلى العمل أو التعليم أو التدريب المهني(اليونسكو،2016).
- رابعاً، العلاقة بين التعليم المهني والتنمية المستدامة:** تأتي أهمية التعليم المهني ودوره في التنمية من خلال الابعاد الآتية:

1- البعد الاجتماعي: يتمثل في تمكين مخرجات التعليم والتدريب المهني من ولوج عالم العمل وبحسب طبيعة التخصص المهني المطلوب في سوق العمل والذي يؤدي الى تعزيز عملية التنمية الاقتصادية لان العامل الماهر المؤهل تعليمياً و تدريبياً تكون له فرصة أكبر للعمل كفرد منتج يحقق قيمة مضافة تسهم في تنشيط الاقتصاد، إذ يوفر التعليم المهني قاعدة اساسية لفئة كبيرة من الطلاب تسهم في ترسيخ ثقافة الإنتاج في عقول الشباب واقصاء ثقافة الاستهلاك والسلوكيات غير المبررة لينعكس ذلك على تطوير مستويات المعيشة وتحسين نمط الحياة، وبالتالي يمكن من خلال دور التعليم المهني تنمية الصناعة ورفع الكفاية الإنتاجية، وبذلك يشكل التعليم المهني احد المكونات الاساسية للخدمات التي تقدم للمجتمع وتعمل على تعميق التفاعل بين التعليم وحاجات التنمية.

2- البعد الفردي: يتمثل بتنمية قدرات الفرد وطاقاته وإمكاناته للوصول الى أقصى مستوى يمكن الوصول اليه من حيث الكفاءة والخبرة وما لهذا من انعكاس ايجابي على دخل الفرد من ناحية وتنمية المجتمعات وتطويرها من ناحية اخرى (الجراجرة،1986، ص204).

3-البعد التنموي: إنَّ تصاعد مستويات فاعلية مؤسسات التعلم المهني تعني تزايد إسهامه في تنفيذ خطط التنمية التي تتوقف على تكوين قوى عاملة تتمتع بالمهارات والكفاءات الفنية اللازمة للإنتاج الصناعي الحديث، ويستند هذا الرأي على فلسفة تدعو الى استيعاب التغير التكنولوجي والاقتصادي والعمل على استحداثه، وتقوم علاقة بين أزمات التنمية من ناحية والسياسة العلمية والتقانة غير الملائمة من جهة أخرى(Johnson, P51).

4- بعد تخطيط التعليم: تتضح الاعتبارات الاقتصادية في تخطيط التعليم في ارتباطه بتخريج القوى العاملة، فالتعليم هو عنصر من عناصر تحريك عملية الانتاج، إذ يفترض إنَّ يتحول النظام التعليمي من العفوية في النمو الى تطبيق مبدأ التخطيط في اطار التنمية لمواجهة متطلبات التغيرات الاقتصادية، فسياسة التنسيق بين السياسة التربوية والتنمية المتكاملة لابد ان تُبنى على الصلة بين معدل التنمية الاقتصادية وخطة التعليم، إذ ان العلاقة بين التنمية والتعليم متبادلة فكل واحد منهما يؤثر في الاخر (Roymand,1960,P29).

خامسا، مخرجات التعليم المهني وعلاقتها بسوق العمل: تحقق مخرجات التعليم الجودة، عندما تطابق أو تلاءم احتياجات سوق العمل، فالعلاقة بينهما علاقة تناسبية، بمعنى أن مخرجات التعليم يجب أن تتناسب، كماً وكيفاً مع احتياجات سوق العمل، فالتغيير الدائم في سوق العمل الذي تفرضه المتغيرات الاقتصادية والتقنية والسياسية يحتم استدامة المواءمة ويجعل المواكبة تستلزم المتابعة اللصيقة، إنَّ تحقيق تلك الشروط يقتضي وجود نظام تعليمي يتمتع بالمرونة الكافية لمواكبة التغيرات المتلاحقة في سوق العمل، بما يمهد السبيل لتحقيق المطابقة، وعندما يخفق النظام التعليمي في تلبية تلك الشروط سيفتقر للمرونة المطلوبة لتحقيق هذا الهدف، وقد يعجز النظام الإنتاجي نفسه، عن مواكبة التطورات المتلاحقة في النظام التعليمي عندما يفتقر للمرونة التشغيلية الكافية لاستيعاب مخرجات النظام التعليمي، وسيسفر عن ذلك العجز ارتفاعاً في بطالة مخرجات التعليم (Achy،2002،1). وتتأثر الدرجة التي تتحقق فيها المواءمة، بالتغيرات في ظروف النشاط الاقتصادي، وتوجهات السياسة الاقتصادية من ناحية، وتتضمن تلك العملية تشابكاً معقداً بين المتغيرات والعلاقات التي تعكس واقع التنمية، بكل ما يتضمنه هذا الواقع من تغيرات هيكلية وإنتاجية ومؤسسية وتنظيمية وتكنولوجية وأنظمة سوقية واحتياطات مورديه.

ويشير سجل التطور الاقتصادي للدول المتقدمة، إلى وجود من نوع من التفاعل المنتظم بين اتجاهات التوسع في الطاقات الإنتاجية واتجاهات التراكم في رأس المال البشري، ونوع من الارتباط الايجابي بين معدلات النمو في إنتاجية العمل ومعدلات النمو التشغيلي، كما أسهم النضوج الصناعي والاندماج الهيكلي والذي يقصد به "القيام بإجراءات وسياسات اقتصادية جوهرها الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة والخصخصة، أي القبول بمتطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد

عبر التقييد بتنفيذ مخططات وسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ("الحمش، موقع الكتروني)، والاحتياطي الكافي من رأس المال البشري في سرعة الوصول إلى هذه النتيجة، في مقابل ذلك فإن الوضع السائد في معظم الدول النامية يشير إلى تعمق الفجوة بين التغيرات في اتجاهات الطلب على العمل واتجاهات التعليم، وتعاظم فجوة المهارات كنتيجة لضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وارتباط حلقاته بالمراكز التقنية والإنتاجية في الدول المتقدمة، فضلاً عن ضعف إمكانات الاختيار التكنولوجي، وانخفاض مستويات البحث والتطوير وتدهور كفاءات المنظمين، ونقص المعلومات عن أسواق العمل، والقصور في برامج التعليم والتدريب التي غالباً ما تهمل النواحي المتعلقة بتحسين جودة المهارات. (معروف، 81، 2005). وتمثل العلاقة بين النظام التعليمي وسوق العمل مدخلا لقياس أهمية ودور النظام التعليمي في التنمية المستدامة، إذ تقاس هذه العلاقة بمدى ملائمة مخرجات التعليم المهني من ناحية الكمية والنوعية مع القدرة الاستيعابية لسوق العمل، وان اصلاح العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي وسوق العمل لا يتطلب معالجة من داخل النظام التعليمي حتى يتلاءم مع مخرجات متطلبات سوق العمل فحسب، ولكن يشترط العمل على ايجاد بدائل اخرى الى جانب مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمختلط تُمكِّن من استيعاب الفائض من القوى العاملة وتُنظِّم مساهمتها في التنمية (حيدر، 2001، ص22)، ان بعض البلدان لاتضع التعليم واحتياجات سوق العمل ضمن علاقة ارتباط ملائمة، وهناك الكثير من المؤشرات التي تبين ضعف المردود الاجتماعي والاقتصادي للتعليم في تلك البلدان، مما يتطلب اعادة ترتيب وصياغة وتنظيم القوة العاملة من خلال وضع سياسة اقتصادية وتعليمية طويلة الاجل بموجب تخطيط وتنظيم يجري فيه الانفتاح على القوى العاملة وهيكلية هذه القوى، لإيجاد نوع من التوازن بين سياسة التعليم ومخرجاته وبين هيكل القوى العاملة ومدخلاتها للوقوف على الطلب لجميع انواع العمالة ومستوياتها في كل قطاع من قطاعات الدولة (سلمان، 2007، ص192).

المحور الثاني - واقع التعليم المهني في العراق

اولاً، مكونات التعليم المهني: يعد التعليم المهني أحد أنماط أو فروع التعليم الثانوي العام، الذي لا يمكن فصله عنه، فهم مرتبطان ببعضهما ويؤثر احدهما في الاخر. (جيلز ويتيركنز، 36، 2009)، وشهدت فروع التعليم المهني الثانوي في العراق بعد عام 2003 تغيراً واضحاً استجابة للمتغيرات التكنولوجية التي أحدثت نوع من التغيير في أنماط الطلب على العمل في السوق العراقية نتيجة لدخول الأجهزة الخاصة، كالكومبيوتر والموبايل وما يرتبط بها من خدمات تخص الأداء التقني لتلك الأجهزة، وان كانت مخرجات هذه الفروع غير متطابقة بشكل كامل مع الحاجة الفعلية لسوق العمل، الا انها كانت نوعاً ما ملبية للحاجة المطلوبة من المهارات الفنية (وزارة التربية، 2009، 110)، وتبلغ مجموع مدارس التعليم المهني في المحافظات كافة عدا اقليم كردستان (322) مدرسة للسنة الدراسية (2020 – 2021)، ويضم التعليم المهني الفروع الآتية:-

1- التعليم الصناعي: يعد التعليم الصناعي من أهم الفروع المهنية لكونه يسهم بشكل فاعل في عملية التنمية من خلال تكوين المهارات اللازمة من طلبة المدارس لتلبية حاجة سوق العمل وخاصة

المشاريع الصناعية، والتعليم الصناعي هو الفرع المهيمن على فروع التعليم المهني ويضم هذا الفرع (27) اختصاصاً، يوجد الفرع الصناعي في (190) مدرسة، وتوجد (149) مدرسة صناعية مستقلة و (41) مدرسة مهنية تحوي الفرع الصناعي فضلاً عن فروع اخرى موزعة على جميع محافظات القطر، وهذا العدد هو لغاية عام 2020، (وزارة التربية، 2012، ص19).

2.التعليم التجاري: يضم هذا الفرع اختصاصين هما قسم الادارة وقسم المحاسبة، ومدارس هذا النوع من التعليم منتشرة في جميع محافظات العراق، إذ يوجد الفرع التجاري ولغاية 2021 في (102) مدرسة منها (68) مدرسة تجارية مستقلة و(34) مدرسة مهنية تضم الفرع التجاري فضلاً عن فروع اخرى، ويعاني هذا النوع من التعليم من ضعف الرغبة لدى الطلبة في التقديم اليه ويعود السبب في ذلك الى صعوبة الحصول على الوظائف او ايجاد فرصة عمل الامر الذي انعكس في عزوف عدد كبير من الطلبة عن الانخراط في التعليم التجاري (الألوسي، 2004، ص277).

3- التعليم الزراعي: هو اختصاص عام ومدارسه منتشرة في المحافظات التي تنتشر فيها الاراضي الزراعية والمياه العذبة وتبلغ عدد المدارس (10) مدرسة منها (9) مدرسة زراعية مستقلة و(1) مدرسة من ضمن المدارس المهنية التي تحتوي على الفرع الزراعي، ومر التعليم الزراعي بمراحل تميزت بالازدهار والانتشار كما في فترة السبعينات حين وصل عدد المدارس الزراعية الى ثلاث وثلاثين مدرسة مجهزة بأحدث التقنيات في تلك المدة، ثم شهد التعليم الزراعي بعد ذلك بحالة من التدهور (وزارة التربية، 2008، ص7)، ويعود ذلك لعدة اسباب منها، تغيير توجهات السياسة المالية الذي أدى الى تقليص الانفاق على المشاريع الزراعية، فضلاً عن عدم مواكبة المناهج التعليمية للتطورات العالمية، وعدم تحديث التقنيات المستعملة في الزراعة، فضلاً عن بعد المدارس وعدم توفر وسائل النقل وسوء الظروف الاقتصادية.

4. فرع الفنون التطبيقية: وهو التعليم الذي يختص بدراسة التدبير المنزلي والفنون البيئية وتربية الطفل وفن الديكور ويكون موجه للإناث حصراً، إذ توجد (5) مدرسة لأجمالي هذا الفرع، (3) منها مستقلة للفنون التطبيقية و(2) مدرسة مهنية تضم فرع الفنون التطبيقية فضلاً عن فروع اخرى (وزارة التربية، 2004، ص2).

5. فرع صيانة الحاسوب وتقنية المعلومات: وهو التعليم الذي يختص بدراسة (تجميع وصيانة الحاسبات) و(شبكات الحاسبات) و(اللاب توب) و(الادارة الالكترونية)، إذ توجد (12) مدرسة، (9) مدرسة مستقلة لصيانه الحاسوب وتقنية المعلومات و(1) مدرسة مهنية تضم فرع صيانة الحاسوب وظهر هذا الفرع كاستجابة للمتغيرات التكنولوجية والتغيير في أنماط الطلب على العمل في السوق العراقية نتيجة لدخول الأجهزة الخاصة، كالكومبيوتر والموبايل وما يرتبط بها من خدمات تخص الأداء التقني لتلك الأجهزة (وزارة التربية، 2021).

6- فرع السياحة: تم استحداث فرع السياحة في المدارس المهنية من قبل المديرية العامة للتعليم المهني ضمن اختصاصاته، ويضم ثلاثة اختصاصات (الادارة السياحة، الاسكان الفندقية، الضيافة وإنتاج الاطعمة) وذلك بتحويل اختصاص الادارة السياحة من الفرع التجاري الى فرع السياحة اعتباراً

من العام الدراسي (2021/2020)، ويعد فرع السياحة الفرع السادس من فروع التعليم المهني المنصوص عليها في المادة (2/أولاً) في نظام التعليم المهني رقم (6) لسنة 2016 (موقع وزارة التربية).

ثانياً، واقع التعليم المهني في العراق ما قبل عام 2003 وبعده

1-نسبة التعليم المهني من التعليم الثانوي العام في العراق: شهد التعليم المهني منذ بداية تأسيسه نمواً بطيئاً نتيجة لضعف الاهتمام به، فكان عدد المدارس المهنية محدودة وقليلة حتى عام 1970، ثم ادرك المختصون أهمية هذا النوع من التعليم في تنمية المهارات والمعارف العلمية والعملية لتهيئة الطلبة للمشاركة في تنفيذ خطط التنمية في عقد السبعينيات والثمانينات، وتم توكيل هذه المهمة الى مؤسسة التعليم المهني المرتبطة بوزارة التربية التي صدر قانونها المرقم (198) لعام 1975 ونظام المدارس المهنية المرقم (21) لعام 1978 والذي يقضي- بضرورة توفير العناصر البشرية الكافية والكفؤة في مختلف حقول الانتاج والخدمات بما يهيئ الفرص اللازمة لتحقيق أهداف وخطط التنمية (سرية، 77، 1969)، وشهدت المدة 1970-1980 تطوراً كبيراً، فتزايدت الاعداد من (35) مدرسة الى (143) مدرسة في عام 1980(وزارة التربية، 2012)، استمر التعليم المهني بعد هذه المدة بالتوسع بشكل ملفت للنظر وكان احد الاسباب المهمة في ارتفاع هذه الارقام وخصوصاً اعداد الطلبة بعد شموله بنظام الانسياب للدارسين من الطلبة الذين تم توجيههم من المتوسطة الى المدارس المهنية والقنوات الاخرى في وزارة، واستمر هذا الارتفاع بمعدلات متباينة حتى بلغ عدد المدارس (255) عام 1990، ثم بدأ الانخفاض التدريجي لأجمالي اعداد التعليم المهني حتى عام 2002، إذ بلغ عدد المدارس (235) مدرسة ويرجع هذا الانخفاض لعدة أسباب من أهمها(وزارة التربية، 2012): -:

1. الغاء نظام انسياب الدارسين عام 1993.
2. عزوف او تسرب عدد كبير من الطلبة من الدوام بسبب ظروف الحصار واندفاع الطلاب للبحث عن العمل،

والجدول (1) يبين نسبة الملتحقين بالتعليم المهني نسبة الى التعليم الثانوي العام في العراق ومن هذا الجدول، نلاحظ أن هناك انخفاض في نسبة الملتحقين بالتعليم المهني نسبة الى التعليم الثانوي العام والمهني) إذ وصلت النسبة الى (1.6) % للعام الدراسي 2019، بعد أن كانت (5.5%) للعام الدراسي 2000، لترتفع بعدها عام 2020 تصل (3.0%)، ويعود الانخفاض في اعداد الملتحقين بالتعليم المهني الى عدة أسباب من أبرزها:

أ- **العامل الاجتماعي:** غالباً ما تتأثر رغبة الطالب للالتحاق بهذا النمط من التعليم بالنظرة والمكانة الاجتماعية، فالنظرة السلبية المتوارثة للعمل المهني ونظرة العائلة غير المناسبة للعمل اليدوي وتدني مستوى المكانة الاجتماعية للأطر المهنية مقارنة مع خريجي الجامعات، كل تلك العوامل دفعت الطالب الى تغيير أولوياته واحلال التعليم الأكاديمي بدلاً من التعليم المهني، كما اسهمت هذه العوامل الاجتماعية في قلة الالتحاق الإناث بالتعليم المهني. (عيسى، 1972، ص18)

ب- **المستقبل الوظيفي للخريجين:** لا زال موضوع المستقبل الوظيفي يشكل قيلاً قوياً لدى الطلبة للالتحاق بهذا النوع من التعليم، فقد اسهم هذا العامل في حدوث عزوفاً كبيراً لدى الطلبة بسبب

انخفاض المردود المادي لبعض المهن التي يزاولها المتعلم عند انخراطه بالعمل على الرغم من وجود بعض المهن التي يمكن أن تدر دخلاً جيداً إذ أحسن أدارتها وملائمتها لحاجة سوق العمل (وزارة التربية، 18).

الجدول (1) نسبة التعليم المهني من التعليم الثانوي العام في العراق للمدة (2000-2020)

السنة	عدد طلاب التعليم الثانوي العام (1)	عدد طلاب التعليم المهني (2)	المجموع (1) + (2)	نسبة الطلاب المهني % (3) / (2)
2000	1063842	61861	1125703	5.5
2001	1132106	65377	1197483	5.5
2003	1283611	83056	1366667	6.1
2004	1437842	73579	1511421	4.9
2005	1389017	66317	1455334	4.5
2006	1491142	58707	1549849	3.8
2007	1603623	63069	1666692	3.8
2008	1750049	61091	1811140	3.4
2009	1877434	58902	1936336	3.1
2010	1953766	56169	2009935	2.8
2011	2174477	56301	2230778	2.5
2012	2348332	58689	2407021	2.4
2013	2443932	56048	2499980	2.2
2014	1962768	44696	2007464	2.2
2015	2358484	51138	2409622	2.1
2016	2525338	53003	2578341	2.1
2017	2808854	50039	2858893	1.7
2018	2984148	50603	3034751	1.7
2019	3094021	52131	3146152	1.6
2020	3462902	107289	3570191	3

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية لسنوات مختلفة).

2- أعداد الطلاب والمدرسين والمدارس لأجمالي التعليم المهني في العراق: نلاحظ من الجدول (2) ان أعداد الطلبة المسجلين في التعليم الصناعي تفوق الأعداد الأخرى من الطلبة المسجلين بين فرعي التجاري والزراعي، الأمر الذي يعكس رغبة الطلبة للتسجيل في الفرع الصناعي أكثر من الفروع الأخرى، والسبب يعود الى حاجة سوق العمل الى الاختصاصات الصناعية مما أدى الى ارتفاع عدد المسجلين من (51534) عام 2000 الى (52533) عام 2002، بينما ارتفع الفرع التجاري للفترة ذاتها من (8390) الى (10682)، فيما انخفض عدد المسجلين في التعليم الزراعي بشكل ملفت للنظر، إذ انخفضت نسبة المسجلين من (2080) عام 2000 الى (1184) عام 2002 بسبب انخفاض الطلب على هذه المخرجات في سوق العمل أيضاً والناجم عن الحصار المفروض على العراق، فضلاً عن بعد المدارس الزراعية عن سكن الطلبة وعدم قبولهم في الكليات الحكومية والاهلية، بينما بلغ عدد المسجلين في فرع الفنون التطبيقية لعام 2000 (969) الى (978) لعام 2002، نتيجة زيادة رغبة النساء في تعلم التدابير المنزلية والفنون البيئية وتربية الطفل الذي يتضمنه هذا الفرع، ويتضح من الجدول التذبذب في أعداد المسجلين من الطلبة، إذ انخفضت نسبة الطلبة المسجلين في الفرع الصناعي والتجاري على التوالي الى (29130 - 11148) عام 2019، وهذا التراجع في أعداد الطلبة الملتحقين بالمدارس المهنية تزامن مع تراجع فرص العمل أمام خريجي المدارس المهنية بسبب تراجع

القدرة الاستيعابية في القطاعات الاقتصادية للقوى العاملة وتراجع قابليتها على خلق فرص عمل جديدة في ظل تباطؤ عملية البناء والأعمار وتراجع الدعم للصناعات المحلية وتراجع نمو القطاع الصناعي والتجاري العام والخاص فضلا عن ظهور النظرة الاجتماعية الدونية لهذا النمط من التعليم (حسن، وثيقة الكترونية، 159)، في حين ارتفع اعداد الطلبة المسجلين في كل من الزراعة والفنون التطبيقية للعام 2020 الى (2865-5531) على التوالي، بسبب زيادة نسبة القبول في الكليات المناظرة الى هذا الاختصاص، اضافة الى ان فرع الفنون وهو فرع ذي صلة بفن المنزل من خياطة واناقة وطبخ، الامر الذي شجع الكثير من الطالبات للانخراط فيه، كون هذا الفرع يدفعهم الى فتح ورش صغيرة للإنتاج والاستفادة من القروض المقدمة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ضمن برنامج تعرف الى عالم الاعمال، اما فرع صيانة الحاسوب وهو من الفروع المستحدثة وزاد الاقبال عليها بشكل كبير فقد ارتفع عدد الطلاب من (966) للعام 2015 الى (14852) للعام 2020، اضافة الى فرع السياحة الذي استحدث عام 2020 وكان عدد الطلاب المسجلين (866) طالب.

الجدول (2) اعداد الطلبة والمدرسين لأجمالي التعليم المهني للمدة (2000-2020)

السنة	صناعي	زراعي	تجاري	فنون	صيانة حاسوب	السياحة	اعداد الطلبة	اجمالي المدرسين
2000	51534	2080	8390	969	—	—	62973	6971
2001	51048	1727	8573	513	—	—	61861	6633
2002	52533	1184	10682	978	—	—	65377	6667
2003	58996	542	23460	58	—	—	83056	6863
2004	56545	714	15479	841	—	—	73579	7794
2005	49091	556	15710	960	—	—	66317	10776
2006	41470	617	15206	1414	—	—	58707	11023
2007	43500	692	16642	2235	—	—	63069	11161
2008	41938	659	16041	2453	—	—	61091	11931
2009	39571	862	15864	2605	—	—	58902	12426
2010	36810	1096	15657	2606	—	—	56169	12464
2011	36807	1330	15587	2545	—	—	56301	12553
2012	37937	1427	16341	2984	—	—	58689	12745
2013	36072	1422	15556	2998	—	—	56048	12787
2014	29283	744	11846	2823	—	—	44696	10527
2015	33655	830	12712	2945	996	—	51138	11371
2016	31300	889	12445	2920	5449	—	53003	11159
2017	29227	831	10960	2814	6207	—	50039	11245
2018	28787	736	10744	2885	7451	—	50603	10976
2019	29130	831	11148	3121	7901	—	52131	10741
2020	63146	2865	20895	5531	14852	866	108155	10097

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانماني، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي - الجهاز المركزي للإحصاء/العراق، تقارير سنوية عن التعليم المهني للمدة من (2000 - 2020).

3- اعداد المدارس لأجمالي التعليم المهني في العراق: يبين الجدول (3) اعداد المدارس إذ كانت في تزايد مستمر فقد ارتفعت من (236) الى (322) مدرسة للمدة من 2000-2020، والسبب في ذلك يعود الى استحداث فروع مهنية جديدة واختصاصات اضافية الى المدارس المهنية لمواكبة متطلبات سوق العمل، اما عدد المدرسين فقد ازداد من (6971) مدرساً الى (10097) مدرساً للمدة من 2000-

2020، والسبب يعود الى حاجة الاختصاصات والفروع المهنية الجديدة الى مدرسين من نفس هذه الاختصاصات، كما أن هذه الزيادة تعود الى قرار عودة المدرسين المفصولين سياسياً او الذين تركوا الوظيفة لأسباب اقتصادية خلال فترة الحصار الاقتصادي خلال التسعينيات من القرن الماضي (مديرية التعليم المهني، 2010).

الجدول (3) اعداد المدارس لأجمالي التعليم المهني للمدة (2000-2020)

السنة	صناعي	زراعي	تجاري	فنون	صيانة حاسوب	السياحة	المجموع
2000	163	10	61	2	—	—	236
2001	165	9	60	1	—	—	235
2002	168	10	58	1	—	—	237
2003	164	5	86	1	—	—	256
2004	201	7	62	2	—	—	272
2005	198	6	72	1	—	—	277
2006	194	5	76	1	—	—	276
2007	197	7	81	3	—	—	288
2008	196	7	82	4	—	—	289
2009	198	8	87	2	—	—	295
2010	197	7	86	4	—	—	294
2011	198	8	86	3	—	—	295
2012	197	8	90	3	—	—	298
2013	203	8	91	2	—	—	304
2014	202	9	96	1	—	—	308
2015	174	6	85	1	1	—	267
2016	172	9	89	2	8	—	280
2017	183	10	98	4	10	—	305
2018	184	10	103	5	12	—	314
2019	189	10	102	4	11	—	316
2020	190	10	102	5	12	3	322

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي - الجهاز المركزي للإحصاء/العراق، تقارير سنوية عن التعليم المهني للمدة من (2000 - 2020).

4- الانفاق الحكومي على التعليم المهني: يعد الأنفاق الحكومي على قطاع التربية والتعليم واحداً من أهم المعايير لتقدم أي بلد، إذ واجه الأنفاق بعد عام 2003، انخفاضاً وارتفاعاً في التخصيصات الموجهة لقطاعي التربية والتعليم على الرغم من تحول توجهات السياسة العامة للدولة بدعم القطاع التربوي من خلال إعطاء السياسات الاجتماعية أولوية في برامج الحكومة، فقد شهد الانفاق على التعليم المهني اتجاهاً تصاعدياً خلال المدة (2004 - 2010) نتيجة لارتفاع أسعار النفط، إلا أنه هبط بشكل ملحوظ بعد عام 2010 واستمر بالتذبذب لغاية 2014، بعد تدهور أسعار النفط وحدوث مجموعة الازمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المزدوجة (والمتمثلة بالأزمة العالمية لانخفاض اسعار النفط ودخول داعش للعراق وسقوط محافظات عراقية بيد الزمر الإرهابية)، والمركبة وهي (انخفاض اسعار النفط والتدهور الاقتصادي والسياسي في العراق، فضلاً عن الأزمة العالمية لوباء كوفيد19) التي شهدتها المدة (2014-2020) التي انعكست سلباً على إيرادات الموازنة العامة، وهذا يدل على ارتباط الانفاق على هذا النوع من التعليم بإيرادات الموازنة ومدى حاجة

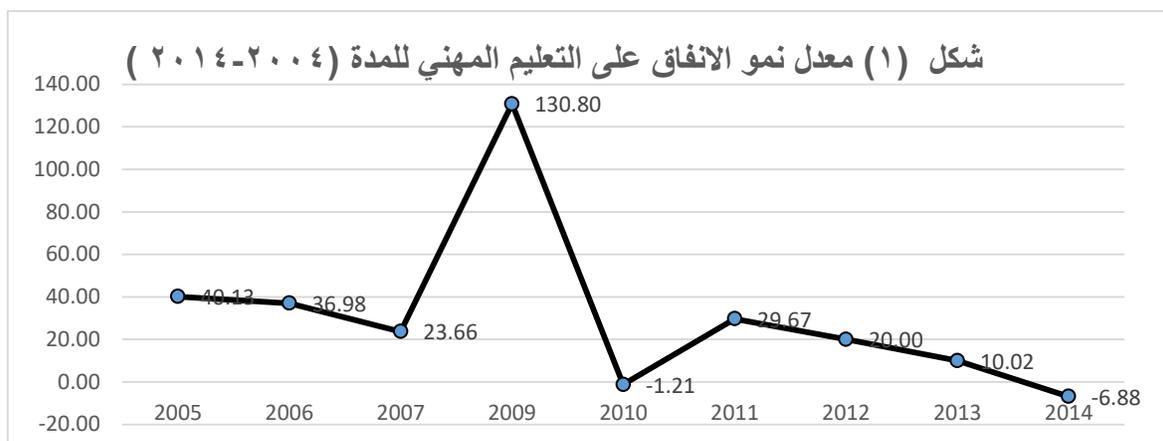
الدولة الى هذا النوع من التعليم (رشدان، 2008، ص291). بناء على ما تقدم يمكن القول بان المؤشرات السابقة لا تعطي الصورة الحقيقية لواقع التعليم المهني في العراق، كونها كانت تخضع للتغيرات الخارجية التي تفرض نفسها على الواقع التربوي بشكل عام والتعليم المهني بشكل خاص، إذ ان تنمية المهارات لا تعتمد فقط على الدولة وانما هناك شركاء فاعلين في عملية التنمية الاجتماعية من ابرزهم القطاع الخاص والمنظمات التعاونية الاخرى باعتبارها من الشركاء الفاعلين مع القطاع العام وبهما تعزز نجاحه وفاعلية الاقتصاد القومي للبلد.

الجدول (4) الانفاق على التعليم المهني في العراق / مليون دينار للمدة (2004 – 2014)

السنة	الانفاق على التعليم المهني مليار دينار	معدل نمو الانفاق على التعليم المهني
2004	11,613.0	
2005	16,273.5	40.13
2006	22,291.6	36.98
2007	27,566.2	23.66
2009	63,624.0	130.80
2010	62,851.0	-1.21
2011	81,500.0	29.67
2012	97,800.0	20.00
2013	107,600.0	10.02
2014	100,200.0	-6.88

المصدر : وزارة التربية، مديرية التعليم المهني، تخصيصات الموازنة المالية للتعليم المهني للمدة من (2004- 2014)، معلومات خاصة في قسم الموازنة / مديرية التعليم المهني.

* تعذر الحصول على بيانات عن الانفاق على التعليم المهني بعد عام 2014



المصدر: من أعداد الباحثين

المحور الثالث - انعكاسات التعليم المهني على نسب الفقر والبطالة في العراق

نظراً لتعدد وتنوع مؤشرات التنمية المستدامة وصعوبة تغطيتها بشكل كامل لذلك سيتم التركيز على نسب الفقر والبطالة باعتبارها مؤشراً مرجعياً لتحديد مدى إسهام التعليم المهني في التنمية المستدامة في العراق، بمعنى ان نجاح التجربة التنموية في تخفيض نسب الفقر والبطالة، يعد مؤشراً

على نجاح التعليم المهني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تقديم مخرجات تلبية لمتطلبات سوق العمل وتستجيب لأهداف التنمية المستدامة، والعكس صحيح، أي إن ارتفاع نسب الفقر والبطالة، يدل على إخفاق التعليم المهني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبقدر تعلق الامر بدور التعليم المهني في التأثير على نسب الفقر والبطالة وعلى بقية أهداف التنمية المستدامة في العراق فأن هذا الدور ارتبط بمجموعة من المظاهر والأزمات والتحديات من أبرزها:

اولاً، إهمال السياسات الاقتصادية لمهمة تطوير رأس المال البشري، أدى إهمال السياسات الاقتصادية لمهمة تطوير رأس المال البشري بشكل عام والتعليم المهني بشكل خاص أدى الى ضعف إسهام هذا القطاع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق، فتركيز تلك السياسات على الاستثمار في المورد النفطي مع ضعف اهتمامها بالمورد البشري اسهم في تقليص نسب استغلال الطاقات الإنتاجية في قطاعات الانتاج الأخرى (كالصناعة والزراعة والتجارة) وارتفاع معدلات البطالة والفقر، نتيجة لقصور الطلب على العمل الفني والمهني، بسبب تراجع القدرة الاستيعابية للقطاعات الاقتصادية للقوى العاملة وتراجع قابليتها على خلق فرص عمل جديدة في ظل تباطؤ عملية البناء والأعمار وتراجع الدعم للصناعات المحلية وتراجع نمو القطاع الصناعي والتجاري العام والخاص، مما أدى الى عجز السوق عن استيعاب مخرجات التعليم المهني وتراجع في نسب الطلبة الملتحقين بالمدارس المهنية الذي تزامن مع تراجع فرص العمل أمام خريجي المدارس المهنية (الياس، 2006، ص353)، وقد ترتب على هذا التوجه ما يأتي:-

1- توقف معظم المشروعات الصناعية الخاصة بعد عام 2003 بسبب التدمير وارتفاع تكاليف الإنتاج وانعدام الطلب المحلي لمنتجاته بفعل إغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة، ومما يعزز من مرارة الانتكاسة انعدام الأمن واستهداف عوائل الرأسماليين فكانت النتيجة هروب الصناعيين ورؤوس أموالهم الى دول الجوار بحثاً عن الأمن والاستقرار.

2- منح الأولوية للتخصصات الأدبية والإنسانية على حساب التعليم الفني والمهني والتخصصات العلمية والهندسية والتقنية مما اسهم في تخريج ملاكات يصعب الإفادة من مؤهلاتهم، اي عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين واصحاب المؤهلات المختلفة وعدم التنسيق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

3- تراجع إنتاجية القطاع الزراعي الذي يتصف بقدرته على استيعاب نسبة كبيرة من الأيدي العاملة.

4- تفضيل العمالة الأجنبية على العمالة العراقية نتيجة انخفاض أجور أولئك العمال الأجانب.

5- الزيادة في عرض العمل غير الماهر وذلك بسبب التراجع المتحقق في قطاع التعليم وبضمنه التعليم المهني الثانوي والنقص الموجود في الورش والمختبرات والجوانب العملية التي من شأنها أن تخلق عمال ماهرين ونشطين اقتصادياً قادرين ومؤهلين لتلبية متطلبات سوق العمل (حسين، سعيد، 2004، ص333)،

6- تعاظم مؤشرات الفشل الاقتصادي وتزايد مستوى العجز والتدهور في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، نتيجة لتراجع معدلات النمو الاقتصادي في ظل ارتفاع معدل النمو السكاني.

7- ضعف الادارة العامة وانخفاض معدلات الأجور الحقيقية وتدهور معدل التشغيل
8- تصاعد معدلات الحرمان وسوء الخدمات العامة (الصحة، التعليم....)، فوفقا للتقديرات
الموضحة في الجدولين (5) و(6)، فان نسبة الفقر والبطالة قد أصبحت ملازما للاقتصاد العراقي منذ
تسعينات القرن الماضي وما رافقها من عقوبات اقتصادية فقد ارتفعت معدلات الفقر إلى (71.7%) في
ظل العقوبات الاقتصادية، وانخفضت بعد رفعها إلى (22.4%) عام 2007، إلا أن الأزمة المزدوجة قد
أدت إلى تآكل المكاسب الناتجة عن التحسن في أوضاع المعيشة وانخفاض نسبة الفقر إلى (18.9%)
عام 2012، فارتفع في ظل تلك الازمة مستوى قريب مما كان عليه من قبلها (22.5%) لعام 2014، ثم
جاءت الازمة المركبة لترفع نسبة الفقر إلى (31.7%) عام 2020 . (العاني، 2015، ص4-6).

الجدول (5) نسبة الفقر في العراق لسنوات مختارة

نسبة الفقر %	السنة	الازمة
71.7	1993	العقوبات الاقتصادية
22.4	2007	في ظل الاحتلال الامريكي
18.9	2012	ما بعد الاحتلال الامريكي
22.5	2014	الازمة المزدوجة
20.5	2018	ما بعد داعش
31.7	2020	الازمة المركبة

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- 1- محمد حسين باقر، الفقر في بلدان الاسكوا، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي اسيا(الاسكوا)، نيويورك، 1993، الجدول (9)، ص43.
- 2- حسن لطيف كاظم وزينة أكرم وزيد طارق، الفقر ومستويات المعيشة في العراق في ظل تداعيات أزمة كورونا، مركز الرافدين للحوار النجف الاشرف، ايار 2020، ص31 .
- 3- جمهورية العراق، وزارة التخطيط واخرون، تقويم جائحة كورونا على الفقر والهشاشة في العراق، وزارة التخطيط، تموز 2020.

ونلاحظ من خلال الجدول (6) ارتفاع نسبة البطالة للمدة من (2000- 2020) وكانت اعلى نسبة لها عام 2003 إذ بلغت 9.0% من مجموع القوة العاملة، وقد اخذت تلك النسب بالانخفاض الى ان وصلت عام 2012 (7.9%)، وقد كان سبب هذا الانخفاض نتيجة اتخاذ الحكومة سياسة خاصة تتعلق بتقليل نسب البطالة تمثلت بتعيين العاطلين عن العمل الخريجين وحملة الشهادات العليا فضلا عن فتح التعيينات الا انها عادت للارتفاع مجدداً إذ بلغت عام 2017 (13.0) ثم بدأت بالانخفاض في عام 2019 بلغت (12.7%) ونتيجة لحدوث أزمة كورونا وتعطل الحياة الاقتصادية وتوقف الأنشطة الاقتصادية ارتفعت نسبة البطالة مجدداً إذ وصلت الى (14.1%) من اجمالي القوة العاملة (الحلفي، 2008، ص10)، مما يعني كان للازمة دوراً في زيادة نسبة البطالة وقصور الحكومة عن مواجهة ذلك في وضع استراتيجيات للحد من الازمة.

الجدول (6) معدلات البطالة في العراق بعمر 15 سنة فأكثر للمدة (2000-2020)

السنة	معدل اجمالي البطالة من القوة العاملة (1)	السنة	معدل اجمالي البطالة من القوة العاملة (2)
2000	8.70	2011	8.15
2001	8.80	2012	7.97
2002	8.90	2013	9.27
2003	9.06	2014	10.59
2004	9.01	2015	10.72
2005	8.93	2016	10.82
2006	8.78	2017	13.02
2007	8.65	2018	12.87
2008	8.40	2019	12.76
2009	8.49	2020	14.10
2010	8.34		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة البيانات الواردة في قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية، البنك الدولي، 2021

<https://data.albankaldawli.org>

ثانياً. ضعف دور القطاع الخاص في مجال الاستثمار في التعليم المهني، لو تتبعنا المسار التاريخي لدور القطاع الخاص في العراق في مجال الاستثمار في التعليم المهني نجد عدم وجود أي توجه لدى القطاع الخاص للاستثمار بهذا النوع من التعليم سواءً بالشراكة مع مؤسسات التعليم المهني أو امتلاك وإدارة مؤسسات التعليم المهني والتقني وهو عكس ما نجده في الدول الأخرى. أن أي دراسة لدور القطاع الخاص في التعليم المهني، توضح لنا الآتي: (عبدالرضا، 2012، ص36)

أ- لا يسهم القطاع الخاص في العراق بتمويل التعليم والتدريب المهني، من ان الأجهزة والمعدات والمواد التدريبية.

ب- لا تقدم الشركات الخاصة أو المعامل الإنتاجية، أي تسهيلات لمدارس التعليم والتدريب المهني لتنفيذ البرامج التعليمية في مواقع إنتاجها النمطي.

ج- ارتباط مؤسسات التعليم المهني في العراق بشكل كامل بالقطاع الحكومي، مما يجعلها ضعيفة الارتباط بسوق العمل واحتياجاته الفعلية.

د- عدم توفر دعم حكومي كافي لتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في التعليم المهني والتقني، وخاصة في مجال تسهيل الحصول على الموافقات الحكومية، وهذا يتطلب من مؤسسات التعليم والتدريب المهني في العراق إعطاء أولوية للقطاع الخاص للاستثمار بهذا النمط من التعليم من خلال تقديم بعض الحوافز والفرص التشاركية (التميمي، ص19)، وهناك جملة محفزات لتوجيه استثمارات القطاع الخاص الى التعليم والتدريب المهني أهمها:

- 1- الأراضي التي تقام عليها المنشآت تمنح مجاناً أو بأسعار رمزية وفي وسط أو قريبة من مواقع العمل.
- 2- إعطاء أسبقية الاستثمار بالتعليم والتدريب المهني لأصحاب الإنتاج والخدمات ليصبح القطاع الخاص مجال تطبيقي للطلبة في المعامل والورش والمؤسسات الخاصة بهذا القطاع والتي تتميز بالانتشار في عموم المحافظات.

3- أعفاء أصحاب العمل من أي نوع من الضرائب وتحت أي مسمى لكافة الاستثمارات والمعدات والتجهيزات التي يقوم بها في التعليم والتدريب المهني في العراق.

4- تسهيل الإجراءات الحكومية في استحصال الموافقات اللازمة لإنشاء مدارس مهنية (وزارة التخطيط، 2018، ص60-241).

ثالثاً، مجموعة الازمات التي واجهت التنمية في العراق، ادت الازمات والظروف الاقتصادية التي مر بها العراق من الاسباب الرئيسية الى تراجع عمليات التنمية وتراجع الطلب على مخرجات التعليم المهني ومن ثم ارتفاع نسب الفقر والبطالة ومن أهم تلك الازمات الآتي:

1- الازمات والصدمات التي واجهت العراق، التي فاقت مستويات الحرمان، وما نجم عنها من تداعيات على الامن الانساني مما رافق ذلك من مشكلات سياسية واقتصادية وصحية واجتماعية اثرت بشكل فاعل على تماسك النسيج الاجتماعي والذي انعكس بدوره على الامن الانساني للفرد والمجتمع بكافة شرائحه ومكوناته .

2- ما خلفته تلك الازمات من فوضى وعنف وارتفاع معدلات البطالة والركود الاقتصادي وغياب فرص العمل مما ادى اتساع ظاهرة البطالة، وارتفاع مستويات الفقر بشكل متصاعد.

3- ضعف قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعاب الايدي العاملة المتزايدة في سوق العمل نتيجة انهيار اسعار النفط عالمياً عامي 2008 و 2014، إذ ابرز ما يميز سوق العمل العراقي ارتفاع معدل نمو العرض من العمل نتيجة ارتفاع نمو السكان والقوة العاملة في ظل تباطؤ نمو الطلب على العمل الناجم عن عدة عوامل منها ضعف المعدلات الاستثمارية وبالأتي ضعف القدرة على خلق فرص للعمل وتواضع مستويات الانتاج وكفاءة الادارة مما يترتب عليه استفحال مشكلة البطالة بين الشباب المتعلمين وارتفاع معدلات الفقر (العاني، 2009، ص13).

4- ريعية الاقتصاد العراقي واعتماده بشكل رئيسي على مورد واحد هو النفط ادى الى تراجع النشاط الاقتصادي بسبب تعطيل القطاعات الانتاجية في العراق.

5- عدم الاستقرار السياسي من الاسباب الرئيسية التي واجهت سير التنمية في العراق والذي ادى الى التراجع في مسيرة تحقيق الأهداف، وتراجع وضع الاقتصاد والاستثمار في العراق.

6- القصور في تمويل السياسات التنموية في العراق، إذ يعتبر أحد أكبر التحديات التي تواجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

7- ارتفاع نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي تجعل الاقتصاد عرضة لمخاطر تدوير الدين وبالأتي تأثيره سلباً على مجريات العملية التنموية.

8- ضعف مؤشرات الحكم الرشيد في العراق، التي اسهمت في تعميق عوامل الاخفاق التنموية في العراق.

رابعا، مجموعة التحديات التي واجهت التعليم المهني في العراق، وترتب على تلك الازمات ظهور مجموعة من التحديات التي واجهت التعليم المهني من أهمها الآتي:

- 1- انخفاض فرص التعليم الكفاء في جميع المستويات التربوية والتعليمية مع اختلافات محددة بين مستوى وآخر (علي، 2012، ص39).
 - 2- تعرض العديد من المدارس المهنية ومراكز التدريب المهني بعد عام 2003 الى التخريب والسرقة مما أدى الى عرقلة عملية التعليم في هذه المدارس.
 - 3- عدم مواكبة المنهج الدراسي المهني الحالي للتطور العلمي الحاصل في العالم، مما أدى الى عدم القدرة على تأهيل وأعداد الطالب المهني لمتطلبات الحياة وسوق العمل.
 - 4- تدني كفاءة ونوعية التعليم المهني نتيجة لضعف قدرات الكوادر التدريسية والتدريبية (حمزة، 2009، ص5).
 - 5- عزوف الطلبة عن الانتساب للتعليم المهني في العراق، لعدة اسباب من ابرزها النظرة السلبية للعمل المهني التي دفعت الطالب الى التركيز على اكمال الدراسة الاكاديمية وامتهان الأعمال المكتبية بدلاً من الالتحاق بالتعليم المهني، فضلاً عن المستقبل الوظيفي للخريجين، إذ لا يزال يشكل محدداً قوياً لدى الطلبة بسبب انخفاض المردود المادي لبعض المهن التي يزاولها المتعلم عند انخراط بالعمل على الرغم من وجود بعض المهن التي يمكن ان تدر دخلاً جيداً إذا احسن ادارتها وملائمتها لحاجة سوق العمل (العبادي، 2011، ص210).
 - 6- عدم ملائمة مخرجات التعليم المهني للاحتياجات الفعلية لسوق العمل من المهارات المهنية المطلوبة.
 - 7- تراجع فرع التعليم الزراعي في الجانبين الكمي والنوعي وانخفاض أعداد طلاب مدارسه للأسباب الآتية:
 - أ- ارتفاع كلفة البحث في هذه المدارس الزراعية بسبب بعدها عن مراكز المدن .
 - ب- النظرة الضيقة من أولياء أمور الطلبة للمدارس الزراعية وعدم توفر الوعي لديهم.
 - ج- عدم وضوح سياسات التعليم العالي المتعلقة بمنح الفرص لخريجي المدارس الزراعية لاكمال دراستهم.
 - د- تقليص الأنفاق على المشاريع الزراعية التدريبية بشقيها النباتي والحيواني(وزارة التربية، 2008، ص10).
 - 8- هجرة العديد من الكفاءات المهنية من مدرسين مهنيين ومهندسين ومدرسين صناعيين الى الخارج بسبب الوضع الأمني من جهة والحاجة المالية من جهة.
- بناء على ما تقدم يمكن القول أن ما تم ذكره من أزمات وتحديات ومعوقات أضعفت من قدرة التعليم المهني على أعداد وتخريج جيل كفوء متمكن من مهنته وقادر على التعامل مع التحولات في أنماط الطلب على العمل بفعل المتغيرات التكنولوجية والتحولات في أنماط الطلب الاستهلاكي في ظل العولمة، مما أدى الى ظهور البطالة بين صفوف الخريجين من التعليم المهني وعرقلة سير البرامج التنموية، إذ نادراً ما نرى وجود مؤسسات تطلب خريجي التعليم المهني كما نلاحظ أيضاً أن نظام التعيين في العراق غالباً يطلب خريجي الكليات والمعاهد، وهذا يعني ضرورة وضع البرامج

والخطط الفاعلة لتجاوز هذه التحديات وتذليلها بما يدعم المسيرة التربوية لتحقيق الأهداف المطلوبة من التعليم بشكل عام والمهني بشكل خاص.

المحور الرابع: سياسات وبرامج تفعيل دور التعليم المهني في التنمية المستدامة

من المحاور السابقة تبين لنا ان مخرجات التعليم المهني في العراق واجهت نوعين من المشكلات، الأولى ناجمة عن المشاكل التي تواجه قطاع التعليم المهني ذاته، والثانية ناجمة عن مجموعة الظروف التي واجهت التنمية المستدامة في العراق، ومن الطبيعي أن تنعكس تلك المشكلات على ظروف العرض والطلب في سوق العمل، كما أن هذه المشاكل أدت الى تعميق الفجوة بين مؤسسات التعليم المهني وقطاعات الإنتاج التي تتولى مهمة استيعاب مخرجات التعليم (وزارة التربية، 2005، ص21). ويدعو هذا البحث الى الاستفادة من التجارب الدولية الخاصة بتطبيق سياسات سوق العمل النشطة كمدخل لتفعيل دور التعليم المهني في التنمية المستدامة وتعزيز فرص التشغيل وتخفيض معدلات البطالة والفقر، وخاصة في أوساط الشباب، وتهدف هذه السياسات إلى التأثير المباشر في حجم الطلب على العمل أو عرض العمل، أو رفع كفاءة التنسيق في سوق العمل وتفعيله، وسوف نستعرض بعض السياسات وبرامج التشغيل لدول مختلفة التي يمكن ان تسهم بشكل إيجابي في تنشيط كل من جانب العرض وجانب الطلب على العمل:

اولاً: سياسة تطوير جانب عرض العمل: تهدف هذه السياسات إلى تطوير مهارات القوى العاملة وقدراتها، وتسهيل انتقال الشباب من المدرسة إلى سوق العمل، من خلال الانتساب الى مدارس التعليم المهني والتدريب، ان اضطلاع التعليم المهني بهذه المهمة تجعل مهمة تطويره تلقى قبولاً عاماً، ليس كمجرد حل لمشاكل الطلبة المتسربين من المدارس، بل كوسيلة يمكن ان تعمل على تحسين فرص التشغيل ودعم الاقتصادات بالقوى العاملة الماهرة والمؤهلة، ولقد جرت عدة تجارب لتطوير أنظمة التعليم والتدريب المهني وتحسين فرص تشغيل الطلبة والمتدربين، فضلاً عن ذلك فقد اعتمدت عدة دول على البرامج المشتركة بين القطاعين الخاص والعام، (العاني واخرون، 2003، ص34)، وفيما يلي أمثلة للتدخل في مجال تطوير التعليم التقني والتدريب المهني وكالاتي:

1- المبادرات الهادفة إلى تطوير نظم التعليم والتدريب المهني في القطاع العام: من بين المبادرات الهادفة إلى سد الفجوة بين العرض والطلب على المهارات والمعارف في سوق العمل هي:

أ- البرنامج الذي يعتمد على أسلوب حديث لتطوير المناهج الدراسية، يعرف بـ "داكوم" (DACUM)، ويعتبر مجال بحث وتطوير النفط مثلاً ناجحاً لاستخدام "داكوم" في توصيف وتحديد متطلبات الوظائف والتخصصات العلمية والفنية، وطبق هذا البرنامج من قبل الهيئة العامة للتعليم المهني والتدريب في الكويت.

ب- إنشاء مؤسسات تعزز دور "التعليم والتدريب المهني" في التشغيل، واتخاذ الإجراءات المتعلقة بهذا الجانب، من أبرزها إصدار تشريعات بفرض ضريبة على الشركات تخصص حصيلتها لدعم

التدريب المهني، والتدريب على المهن وفقاً لعقود تدريب، وتدريب مهني للنساء في المناطق الريفية (اليونسكو، 2002، ص24).

2- برامج التعليم والتدريب المشتركة بين القطاعين العام والخاص

أ- مبادرة "مبارك - كول" وهي عبارة عن برنامج تدريب وتمهن (نظام مزدوج) أطلق في العام 1991 في مصر بهدف إحداث تغيير هيكلي في نظام التدريب والتعليم المهني في مصر، وتقوم هذه المبادرة على اتفاقات تعاون تقني ومالي بين قطاع الاعمال الخاص مع الحكومة المصرية، بهدف تزويد المتدربين ببرامج مكثفة في التدريب المهني.

ب- مبادرة شبكة القيادات العربية الشابة: تقدم هذه الشبكة، التي تعمل في دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان ومصر وفلسطين، ضمن أنشطتها المتعددة برامج تدريبية بالتعاون مع جهات أخرى، مثل منتدى التبادل العربي الأوروبي، وهو مبادرة مشتركة بين القيادات العربية الشابة ونخبة من الشركات العالمية (دليل المدارس المصرية، شبكة انترنت).

ثانياً- سياسة تطوير جانب الطالب على العمل، تهدف هذه السياسات إلى زيادة الطلب على العمل وتوليد الوظائف، بما تنطوي عليه من سياسة تشجيع تشغيل العاملين لحسابهم والعاملين في الأعمال الحرة، ودعم مبادرات الأعمال، وبرامج الاقتراض الميسر للمنشآت الصغيرة، والدعم والإعانات المالية للأجور، وبرامج التوطين والأشغال العامة، ومن أهم هذه البرامج ما يأتي:

1- برامج تشجيع إنشاء الشركات الصغيرة: لتوفير بيئة الأعمال المناسبة للشركات الصغيرة، يتعين القيام بمجموعة من الإجراءات من بينها تطوير وتعديل للقوانين، وتبسيط الإجراءات، وذلك من أجل تخفيف العبء والتكاليف المتعلقة بتأسيس المشاريع الصغيرة والحصول على التراخيص التجارية، وتوفير الاستثمار اللازم لبدء هذه الأعمال، ومن الدول التي شجعت المواطنين على التشغيل لحسابهم وإنشاء شركات صغيرة هي:- (القريشي، 2008، ص188)

أ- تجربة بنك التسليف السعودي، الذي نفذ العديد من البرامج التي تشجع على إقامة المشروعات الصغيرة وتطويرها ومنها منح القروض بدون فائدة ضمن برنامج قروض البنك المهنية، الذي يهدف إلى تشجيع ودعم المهنيين والفنيين لممارسة مهنتهم، وايضا ومن اجل دعم المشروعات الصغيرة ومساعدة الشباب الراغبين بإنشاء مثل تلك المشروعات انشأت الحكومة السعودية برامج المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وتقوم هذه المؤسسة بتمويل تلك المشروعات (الصوص، 2010، ص35).

ب- تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر: إذا تم حصر مهمة توفير فرص عمل للشباب بالصندوق الاجتماعي للتنمية ورصدت لهذا الصندوق مبالغ كبيرة ذهبت معظمها لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى برامج خاصة بالخريجين من التعليم المهني.

ت- الهيئة العامة لمكافحة البطالة في سورية، تم إنشاء البرنامج الوطني (الهيئة العامة لمكافحة البطالة) للتخفيف من البطالة بين الشباب، وتم تخصيص مبالغ مالية لتشجيع قطاع الأعمال وبشكل

أساسي المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال وبعض البرامج المتخصصة التي كان هدفها عموماً تعزيز مقومات اقتصاد السوق الاجتماعي وتنمية الطاقات الشبابية.

ث- صندوق التنمية والتشغيل في الأردن، فقد بذلت الحكومة عن طريق صندوق التنمية والتشغيل، إضافة إلى جهات أخرى جهوداً تساعد في هذا الاتجاه كصندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة.

ج- صندوق تدريب وتأهيل الشباب في المغرب، تم إنشاء صندوق تدريب وتأهيل الشباب لخلق فرص عمل بمساعدة جهات أخرى كالجمعيات الغير ربحية والمصارف وغيرها (الأسرج، 2010، ص36).

ح- برامج حصر الوظائف في دول مجلس التعاون الخليجي: سعت العديد من الدول العربية، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، إلى استبدال/إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية من خلال قواعد إلزامية وحوافز تشغيلية، التي تحتوي على دعم مالي للشركات المشاركة، وحوافز ضريبية، وإعطاء أفضلية في الحصول على عقود حكومية، ودعم تدريب العمالة الوطنية، وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن برامج حصر الوظائف لا تولد بالضرورة وظائف جديدة، إلا أنها توفر فرص عمل أكبر للفئات المستهدفة من العمالة الوطنية، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبارها ضمن آليات التشغيل الهادفة لزيادة فرص العمل لتلك العمالة (مكتب العمل الدولي، 2003، ص2-15).

ج- برنامج منح القروض، وهي برامج تنفذ لتسهيل الحصول على القروض لأصحاب المشاريع في عدد من الدول العربية خاصة تلك المقامة من طرف الشباب الخريجين الذين لا يملكون مدخرات كافية، إذ يحصلون على مساعدات وقروض صغيرة لإقامة مشاريعهم وتوكل هذه المهمة لصناديق خاصة لهذا الغرض، والتي تفسح مجالاً للأفراد من ممارسة اختصاصه وتفريغ طاقاته وكفاءاته المكتسبة من التعليم والتدريب المهني وتسهم هذه المشاريع في نفس الوقت على استقطاب أكبر عدد من الخريجين العاطلين (الموسوعة العربية، 2007، ص138-139).

ثالثاً: سياسات تطوير سوق العمل في العراق: بهدف زيادة تمكين مخرجات التعليم المهني من الإسهام في التنمية المستدامة يجب اتخاذ الخطوات ما يأتي:

1- بناء سياسة فاعلة في سوق العمل ضمن أطار استراتيجية قابلة للاستدامة تستطيع تأمين فرص العمل للأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل والقادمين الجدد الى سوق العمل، من خلال تسريع وتيرة خلق فرص العمل في القطاع الخاص وهذا لا يمكن تحقيقه دون حوافز تدفع القطاع الخاص الى التحول من الأنشطة التجارية الصغيرة الى أنشطة الصناعة التحويلية والخدمات (سلمان، 2007، ص192).

2- اعتماد سياسات تعمل على توفير المناخ الاستثماري المناسب للقطاعات العاطلة (الكهرباء والماء والوقود) وجعله قادراً على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، بما يساهم في خلق فرص عمل للعاطلين وخاصة خريجي المدارس المهنية وبالأخص الصناعية الذين يشكلون حلقة مهمة في هيكل العمالة.

3- تبني البرامج الشاملة لدعم العاطلين من خلال:

أ- إعادة تأهيل القطاع الزراعي، إذ يستوعب هذا القطاع أعداداً هائلة من العاطلين عن العمل، وذلك عن طريق الاهتمام بتطوير الأراضي الزراعية الموجودة في العراق والموارد البشرية العاملة في القطاع الزراعي أي تطوير قدراتها وسلوكها ومفاهيمها من خلال المؤسسات التعليمية الزراعية (العكايشي، 2016، ص11).

ب- سياسة (حصر وترشيد العمالة الأجنبية في مهن محددة) سواءً كان في القطاع العام أم الخاص من خلال إحلال العامل العراقي محل الأجنبي فكم من المهن التي يشغلها عمال أجنبي وهي في الحقيقة مهن لا تحتاج الى استقدام عمالة أجنبية ويستطيع العمال العراقيون القيام بها على أكمل وجه ووضع القيود الصارمة على استقدام العمالة الأجنبية من أجل أجبار الشركات الوطنية على الامتناع من جلب العمالة الأجنبية والاستعانة بالعمالة الوطنية.

ج- تشجيع القطاع الخاص وجعله القطاع الفاعل في النشاط الاقتصادي والمولد لفرص العمل والمعزز للنمو والمساهم في تمويل التنمية، وتعظيم إيراداته وذلك من خلال:

- اعتماد سياسة ضريبية معززة ومحفزة للقطاع الخاص.
- أتباع سياسة ائتمانية ذو فاعلية اقتصادية تسعى الى التوسع في منح الائتمانات الميسرة للقطاع الخاص وبأسعار فائدة تشجيعية دعماً لأهداف إنتاجية (زراعية، صناعية، وسياحية) (ابراهيم، 2009، ص45).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات: توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات التي اكدت على صحة فرضية البحث التي نصت على ضعف دور التعليم المهني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق ومن أبرزها ما يأتي:

1- ادت ريعية الاقتصاد العراقي الى إهمال قطاعات الانتاج ومن ثم التركيز على اصل واحد وإهمال بقية الأصول الإنتاجية وبخاصة رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي، وترتب على هذا التوجه إهمال السياسات المتعلقة بقطاع التعليم وبخاصة التعليم المهني.

2- ادت مجموعة الصدمات والازمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي واجهت التنمية في العراق الى تراجع الطلب على مخرجات التعليم المهني وبالتالي تراجع دور التعليم المهني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وادى كل ذلك الى ارتفاع نسب الفقر والبطالة .

3- نتيجة لما ذكر في النقطتين (2 و1) واجه التعليم المهني مجموعة من التحديات منها انخفاض فرص التعليم الكفاء (الالتحاق- المساواة- الكفاءة) في جميع المستويات التربوية والتعليمية، وعدم مواكبة المنهج الدراسي المهني الحالي للتطور العلمي الحاصل في العالم، فضلاً عن تدني كفاءة ونوعية التعليم المهني لعدة أسباب وبالأخص ما يتعلق بانخفاض الأنفاق، وعدم ملاءمة مخرجات التعليم المهني للاحتياجات الفعلية لسوق العمل من المهارات المهنية المطلوبة، مع هجرة العديد من

الكفاءات المهنية من مدرسين مهنيين ومدربين صناعيين الى الخارج بسبب الوضع الأمني من جهة والحاجة المالية من جهة اخرى.

ثانيا- التوصيات، أن النهوض بالدور التنموي للتعليم المهني يستلزم من صانعي القرار الاهتمام بالمقترحات الآتية:

1- ضرورة العمل على تبني أنموذج تنموي بديل يتعامل مع الاقتصاد العراقي على انه اقتصاد يتسم بالتنوع وليس اقتصاداً نفطياً فحسب، وإن اولى المهام للخروج من هذا التصور القاصر هو العمل على تبني الأنموذج التنموي البديل الذي يهتم بمراعاة التنوع الموردين في الاقتصاد العراقي من رأس المال الطبيعي والبشري والاجتماعي كمدخل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وسيكون كفيل بإعادة النظر بالسياسات الاقتصادية والاستثمارية القائمة حالياً وسميحاً للأولوية لقطاعات الانتاج، وسيضمن تبني سياسات وبرامج تنموية وتربوية جديدة تهدف الى تفعيل دور التعليم المهني في التنمية المستدامة.

2- ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإدخال التعليم المهني ضمن التعليم العام، فضلاً عن تطوير وتحديث المناهج التعليمية للفروع المهنية كافة، فضلاً عن تطوير البرامج التدريبية وان يكون معيار العمل بها هو مدى احتياج سوق العمل لهذه البرامج ومدى ارتباط هذه البرامج بالتطور المستمر والسريع في سوق العمل، وأن أي تغيير في البرامج من إلغاء أو استحداث أو تطوير يجب أن يكون قد أخذ من تقييم أسواق العمل لها لان سوق العمل بقطاعاته المختلفة يعد المحرك الأساسي، مع ضرورة رفع معدلات الأنفاق على التعليم التربوي، بشكل عام والمهني بشكل خاص.

3- ضرورة تشجيع القطاع الخاص وجعله القطاع الفاعل في النشاط الاقتصادي، مع تشجيع المبادرات الإقليمية والدولية لتبادل المعلومات والخبرات وتنسيق استراتيجيات التشغيل.

المصادر والمراجع

اولاً- المصادر باللغة العربية

- 1- إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية والمغرب العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1994.
- 2- باسل البستاني، دينامية التنمية المستدامة: تجليات التكوين وتحديات التمكين، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2020.
- 3- حمد صالح تركي القريشي، اقتصاديات الأعمال، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن، 2008.
- 4- عبد الله زاهي رشدان، اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2008.
- 5- كريم محمد حمزة، التعليم في العراق (النظام التعليمي في العراق الواقع ومتطلبات التغيير)، بيت الحكمة، بغداد، 2009.
- 6- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ط(1)، 2004.
- 7- محمد عزيز، اقتصاد العمل، بغداد، مطبعة المعارف، 1958.

- 8- محمد محمود الحيلة، التربية المهنية وأساليب تدريسها، عمان، دار الميسرة، ط(1)، 1998.
 - 9- مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، عمان، ط(1)، دار وائل للنشر، 2006.
 - 10- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات - سياسات - وموضوعات)، دار الأوائل للنشر، الأردن، 2007.
 - 11- مصطفى طلبة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، ناشرون، الاكاديمية العربية للعلوم، ط(1)، المجلد (1)، بيروت- لبنان، 2006.
 - 12- معروف، هوشيار (2004) "دراسات في التنمية، استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي" دار الصفاء، عمان
 - 13- مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2017 .
 - 14- هادي احمد الفراجي، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، 2015
 - 15- يوسف الياس: أطروحات في القانون الدولي والوطني للعمل (رؤية تحليله بمنظور مستقبلي)، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
 - 16- مالكوم جبلز و داو يتبيركنز، اقتصاديات التنمية، ترجمة: طه عبد الله وعبد العظيم مصطفى، الرياض، دار المريخ، 2009.
- ثانياً- البحوث والدراسات والتقارير والمؤتمرات**
- 1- احمد سيف حيدر، التعليم التقني والتدريب المهني في اليمن الماضي الحاضر المستقبل، مجلة كلية المأمون الجامعة، كلية المأمون الجامعة، بغداد، العراق، العدد (5)، السنة الثانية، 2001 .
 - 2- ازهار علوان، شذى عادل وكشاش، استراتيجيات التعليم والتعلم وتطبيقاتها العملية، بغداد، مكتب عدنان، 2015.
 - 3- عبد الجبار الحلبي، الاقتصاد العراقي - النفط - الاختلال الهيكلي - البطالة، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، العدد 30، 2008.
 - 4- ثائر محمود العاني، احمد كامل الناصح، التنافسية الجديدة واعادة هيكلة سوق العمل العراقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد (82)، 2009.
 - 5- جمال عزيز فرحان العاني، ثلاثية الفشل، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، العدد(19)، 2015.
 - 6- حسناء ناصر ابراهيم، البطالة وخلق فرص العمل احدي تحديات الوضع الراهن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة، العدد التاسع عشر 2009 .
 - 7- سلام عبد علي العبادي، التعليم في العراق، مؤتمر تطوير، بيت الحكمة، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2011.
 - 8- سليم خلف وهيب الالوسي، اعتماد تكنولوجيا المعلومات، اساليب التنمية التعليمية في التعليم الاعدادي الصناعي، مجلة الأستاذ، كلية تربية ابن رشد، جامعة بغداد، ج1، العدد50، 2004.

9- سمير زهير الصوص، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة – نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين – وزارة الاقتصاد الفلسطيني، 2010 .
10- صاحب نعمة العكايشي، رائد جواد كاظم الجنابي، سياسة التوظيف فن العراق للفترة من (2003-2012)، اشكاليات وتحديات، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد(14)، العدد(38)، 2016.

11- صلاح بن دحام السرحاني، واقع التدريب المهني ومعوقاته في المؤسسات الإصلاحية، دراسة مقدمة في كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية، 2010
12- طارق علي العاني واخرون، الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، 2003.

13- عيسى حسن الجراجرة، التعليم التربوي والمهني في الاردن واقعه وتطلعاته المستقبلية، مجلة الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، السعودية، العدد (17)، السنة السادسة، 1986 .

14- غيداء صادق سلمان، واقع البطالة في البلدان العربية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد (14)، السنة الخامسة، 2007.

15- كريم محمد حمزة، النظام التعميمي في العراق الواقع ومتطلبات التغيير، مجلة آداب الرفادين، بيت الحكمة، العدد(82)، السنة الخمسون، بغداد، 2020.

16- محسن عبد علي، الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق المركز والاقاليم للسنوات(2011 – 2020) الملخص التنفيذي، 2012

17- عبدالرحمن علي عبدالرحمن، متطلبات تحقيق جودة التعليم الفني في مصر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة اسيوط، العدد(19)، 2020

18- محمد مجيد رسولي المعمار، تطوير التعليم واثره على التنمية المستدامة في العراق للمدة(2004-2015)، مجلة اوراق ثقافية، العدد(16)، لبنان، 2021.

19- مصطفى محمد عيسى فلاته، إعداد معلم التعليم التقني والمهني في دول الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، السعودية، 1994 .

ثالثا- الرسائل والأطاريح

1- ايوب انور حمد سماقه بي، التنمية المستدامة في إقليم كردستان العراق واقع ورؤية استشرافية، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد، 2015.

2- حميدة جرو، موائمة استراتيجية التكوين المهني لمتطلبات الشغل/من وجهة نظر اداري واساتذة مؤسسات التكوين المهني بولاية بسكرة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بسكرة، 2015.

3- صالح عبدالله سريه، تطور التعليم الصناعي في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 1969 .

- 4- عبد الرحيم مكطوف، اثر التعليم المني في تنمية الموارد البشرية في العراق للمدة من (1983-2000)، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد، 2005.
- 5- مصطفى محمد احمد عيسى، اسباب احجام الطلاب عن التعليم الاعدادى المهني في العراق، رسالة ماجستير في التربية وعلم النفس، كلية الآداب، جامعة بغداد، نيسان، 1972.
- رابعا- القوانين والدوريات الحكومية والتقارير الدولية والمنظمات:**
 - 1- المديرية العامة للتعليم المهني، المؤتمر المهني الأول، بغداد، 2010 .
 - 2- اليونسكو و آخرون، التعليم 2030، إعلان إنشيون وإطار العمل لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع، 2016.
 - 3- الأيسيسكو، العالم الاسلامي والتنمية المستدامة الخصوصيات والتحديات والالتزامات، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية، 2002.
 - 4- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، ص60-241.
 - 5- المدير العام لمكتب العمل الدولي، تحقيق العمل اللائق في اسيا، ط1، الاجتماع الإقليمي الرابع عشر، بوسان، جمهورية كوريا جنيف، سويسرا، 2006.
 - 6- مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب التقني والمهني، اجتماع فريق الخبراء حول المبادرة الإقليمية لتطوير مشروعات التعليم والتدريب التقني والمهني في الدول العربية، التقرير الختامي، بيروت، 11-13 ديسمبر، 2002 .
 - 7- مكتب العمل الدولي، لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية، سياسات سوق العمل النشطة، الوثيقة GB.288/ESP/2، الدورة(288)، 2003 .
 - 8- وزارة التخطيط، هيئة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية، بغداد، 2000، صفحات متعددة .
 - 9- وزارة التربية المديرية العامة للتعليم المهني متاح على الرابط: www.vocational.edu.iq
 - 10- وزارة التربية، المديرية العامة للتعليم المهني بالتعاون مع المديرية العامة للتخطيط التربوي، دراسة عن التعليم المهني واقعه ومقترحات تطويره والنهوض بمخرجاته، 2005.
 - 11- وزارة التربية، المديرية العامة للتعليم المهني- قسم الشؤون العلمية، انموذج الحاكمية للتعليم والتدريب المهني والتقني في العراق/دراسة مقدمة الى منظمة اليونسكو/ دورة تدريبية اقيمت في عمان بتاريخ(1-5 اذار- 2009).
 - 12- دراسة إحصائية عن حاجة المديرية العامة للتعليم المهني من الأبنية المدرسية، ت1، 2008
 - 13- دراسة احصائية عن حاجة المديرية العامة للتعليم المهني من الابنية المدرسية، 2008.
 - 14- دراسة عن المدارس المهنية الزراعية الى اين، نيسان-2004 .
 - 15- مسودة وأوراق العمل التي تقدم خلال المؤتمر الثاني للتعليم المهني، 11-12 حزيران 2012.

خامسا- المواقع الالكترونية:

- 1- حسين عبد المطلب الاسرج، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، ورقة بحثية، القاهرة، 2010، متاح على الموقع الآتي E.Mail:hossien159@gmail.com
- 2- علي خليل أبراهيم التميمي، دور منظمات أصحاب الأعمال في تضيق الفجوة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل، بحث مقدم الى منظمة العمل العربية- جمهورية السودان- بحث أنترنت: www.alolabor.org/.../index.php
- 3- علي دنيف حسن، دراسات تنمية الواقع الاقتصادي العراقي في ضوء التجربة الماليزية، www.marafea.org
- 4- نبيل جعفر عبد الرضا، وبيداء الزيدي، واقع القطاع الخاص في العراق، 2012، www.ahewar.org
- 5- موقع دليل المدارس المصرية ، مميزات وعيوب مدارس مبارك كول: <https://egyptschools.info/?p=9971>
- 6- منير الحمش ، "اشكاليات الاندماج بالاقتصاد العالمي"، على الموقع الاتي: www.iraqcp.org/fakri/

سادسا - المصادر باللغة الانجليزية

- 1- Achy,Lahc, "Labor Market and Growth in Morocco" global research projects, 2002.
- 2- http://www.gdnet.org/pdf2/gdn_library/global_research_projects/explaining_growth/Morocco_labor_markets_final.pdf
- 3- H.G.Johnson, Towards a generalized capital accumulation approach to economic development, economics of education, 2004.
- 4- Jennifer, Jaspar, Catherine, "Teaching For Sustainable Development: Teachers' Perceptions", A Thesis Submitted to the College of Graduate Studies and Research in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Education in The Department of Curriculum Studies University of Saskatchewan Saskatoon, Saskatchewan (2008).
- 5- Jevglevskaja. Natalia ,Spijkers. Otto, "Sustainable Development and High Seas Fisheries", Utrecht Law Review, Volume 9, Issue 1, www.ivsl.org, [http://www.utrechtlawreview.org\(2013\)](http://www.utrechtlawreview.org(2013)).
- 6- Roymand Poigant, studay groups in the economics of education, Anessay in organisabional prablems in planning education- development, Paris, 1960.
- 7- Victoria kis,kathrn Hoeckel,Paulo Santiago, Learnng for Jobs, Econmc Cooperation Organization Policy study and development for vocational educaton and training, Mexco, 2009.